

وجزئي مع التأمينات المتوسطة ولا يمكن البحث عن فكرة الربح والخسارة لهذا النوع من التأمينات في الوقت الحالي فيعضها يتم التعامل معه بشكل مباشر في التعويض وبعضها يتم اللجوء فيه إلى القضاء والمحاكم التفتيشية.

■ هل تفكر المؤسسة بإطلاق خدمات التأمين الصغير والمتناهي الصغر؟ وما الخدمات المدروسة؟ ومتى سيتم إطلاقها؟

إن خدمات التأمين المتناهي الصغر أو (المايكرو أنشورانس) يدرس حالياً في عمليات الإصدار وهو أمر يتم بالتنسيق مع شركات الاتصالات أو العمليات البنكية /بطاقات الصراف/ والبدلية ستكون تجربة بين عدد محدد من الشركات توزع المحفظة التأمينية عليها وهي غالباً ما تكون تأمينات شخصية وحياة وما يحدد زمن انطلاق هذا النوع من التأمين كبداية مشروع هو تحديد الالتزامات والرسوم المترتبة على هذا النوع من التأمين لحساباته المعقدة وأقساطه البسيطة وهو أمر يحتاج إلى ترتيب كامل مع التشريعات الضريبية والمالية.

■ كيف يمكن أن تطور عمل المؤسسة وتزيد من نمو قطاع التأمين؟

إن عمل المؤسسة قائم حالياً وكما ذكرنا بحاجة لإعادة تويب وترتيب وتهدئة كاملة والعمل الموجود حالياً لا يعكس الجهد المبذول من العاملين بسبب توقف أعمال إعادة التأمين وعند انحسار الحصار الاقتصادي المفروض سيكون هناك مراحل متقدمة للعمل وأفاق أخرى سيتم العمل من خلالها ويبقى التأمين الصحي حالياً هو الهم الأكبر الذي يعمل باتجاهه بخطة ستقدم ستكون فيها مسؤولية جميع أطراف العملية التأمينية واضحة للنهوض في هذا النوع من الخدمات التأمينية المقدمة وما يمكن أن يقدم من تشريعات ودور أوضح وأكبر للوزارات المعنية في التأمين الصحي والنقابات المهنية وما يتبعهم من مزودي الخدمات الطبية. والقطاع الفاعل التأميني المشرف أو المنفذ أو الرديف في العمل وفق دراسة تم إعداد خطواتها العامة وستقدم كورقة عمل كاملة ليتم إقرارها حالياً والبناء لمكملاته مستقبلاً وفق رؤية تطويرية وثابتة.



ستتم محاسبة كل من سبب خلاً أو إساءة للعمل أو خان الأمانة الموكلة إليه

من التأمينات المطلوبة وعدم قدرة طالب التأمين على تحمل القسط التأميني المفروض على تغطية أخطار الحرب والإرهاب والشغب.. وقدم من خلال أعمال المؤسسة من دون إعادة تأمين بطريقة تستطيع من خلاله المؤسسة التعويض الجزئي على الأعمال المضمونة بسقوف تغطية محدودة وياقساط مقبولة قياساً بالأسعار العالمية المفروضة خلال هذه المرحلة من (١٥-٢٠ بالمئة) من الأسعار العالمية والأمر بصراحة مرتبط بطبيعة الضرر الذي يمكن أن تسببه الأعمال العدائية أو الإرهابية فنجد أن هذا النوع من التغطيات شائع أكثر من التغطيات الصغيرة بالكامل

الخاص لاختلاف المعايير عند التوظيف والبعض للأسف في القطاع الخاص يفهم من الاستفادة من كان يعمل في القطاع العام من ناحية العلاقات ومصالح العمل المحلية وهو أمر لم يتم قراءته في عمر القطاع التأميني إلا في مرحلة التأسيس الأولى.. وانتهى.

■ ما آفاق التأمين على حالات الشغب والإرهاب؟ وهل هو رابح بالنسبة للمؤسسة؟

مع انكفاء معيدي التأمين عن تقديم هذا النوع من التغطيات خلال سنوات الحرب لسببين الأول الالتزام من شركات إعادة الإعادة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة والسبب الثاني عدم تقديم الضمانات الكافية لهذا النوع

التحقيق به والموضوع لا يخص الإدارة نفسها وإنما يخص أعمال الشركة نفسها وبعض المواضيع التي تتم إثارته مجدداً، وقد مضى عليها عشر سنوات وقد انتهى التحقيق بها ومن كان مخطئاً تمت محاسبته وبعضها لا يحمل أي معنى في تصويب أو محاسبة بمعنى الإساءة وإنما أمور شكلية تأخذ من وقت القائمين على العمل الجهد الكبير بالالتفات إليها والابتعاد عن العمل الحقيقي المجدي في وضع اقتصادي صعب وظروف تشغيل ليست اعتيادية تجعل كوادر المؤسسة في رحلة الإجابة للبحث عن المجهول، وبصراحة أكثر الكثير مما يتم طرحه يظهر وكأنه حق ولكن ليست دائماً الغايات بهذا الاتجاه وهو أمر تم تجاوزه بتفهم كامل من الأجهزة الرقابية والتفتيشية من دون أن نتولى خط الدفاع عن يسء لا بل العكس ستتم محاسبة كل من سبب خلاً أو إساءة للعمل أو خان الأمانة الموكلة إليه.

■ هناك من يقول إن تسلك بعض المسؤولين في قطاع التأمين بمناصبهم رغم ضعف دخولهم مقارنة مع الفرص الكبيرة المتوافرة في القطاع الخاص سببه العمولات التي يتقاضونها من تسترهم على الفساد؟ ما المقصود بكلمة المسؤولين في قطاع التأمين...؟

إن كل من يعمل في القطاع في الجانب الحكومي هو طرف مسؤول إلى حد ما عن جزء من العملية التأمينية سواء في مرحلة الاكتتاب أو في مرحلة التعويض وما بينهما. نعود ونقول عمر القطاع هو عمر المؤسسة والذي برأينا تعاقبت عليه إدارات كثيرة والمقصود بالإدارات الصغيرة والمتوسطة والعليا وبرأينا ومن دون مجاملة لأحد الكثير من العاملين الذين صمدوا وصبروا في مرحلة الحرب قد عملوا بظروف استثنائية، وبظرف اقتصادي صعب جداً إيماناً منهم بالقطاع الذي يعملون به وهنا أخصص الجانب الحكومي المتهم ممن يقول.

أما عن الفرص الضائعة في القطاع الخاص والتي تمت تسميتها بالفرص الكبيرة فهو تعبير يحتاج إلى إعادة النظر فلا وجود لهذه الفرص الافتراضية التي نتحدث عنها ولا توجد أي حالة يمكن دراستها أو الاستشهاد بها وليس من باب التحيز للقطاع العام. الكثير لا يفكر حتى برحلة البحث عن عمل في عالم القطاع التأميني

مدير تأمين الطيران والإعادة محمد هزاع زرز؛

الحل في إيجاد مجمع تأميني سوري محلي تساهم فيه شركات التأمين كافة



زيادة طاقتها الاستيعابية بالنسبة نفسها، والحظر الاقتصادي الذي أدى إلى توقف معظم شركات إعادة التأمين الأوروبية والغربية عن تقديم تغطيات إعادة التأمين للسوق السورية، وصعوبات تتعلق بضمان تحويل الأموال إلى القطر عند تحقق مطالبات باتجاه إعادة التأمين، وحظر تقديم أغطية إعادة التأمين إلى جميع الجهات والمؤسسات والمنظمات العائدة ملكيتها إلى حكومة الجمهورية العربية السورية ومن المعروف أن الدولة هي دائماً المستهلك الأكبر للمنتجات كافة بما في ذلك المنتجات التأمينية.

كما أكد أن مرور صناعة التأمين السورية بهذه الأزمة أظهر جلياً تلاحم سوق هذه الصناعة ونزوعها إلى التعاون والتعاقد بدلاً من التنافس والتناحر. ويبقى الحل الأمثل في حال استمرار ظروف الحظر هو إيجاد مجمع تأميني سوري محلي تساهم فيه شركات التأمين العاملة في سورية كافة إضافة إلى شركة إعادة التأمين الوحيدة (شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين) ويتم إسناد الأخطار الكبيرة كافة إلى هذا المجمع وهذا ما يعمل عليه حالياً لكنه لم ير النور بعد.

أعمالها واستقرارها وزيادة طاقتها الاستيعابية، أم للاقتصاد الوطني كله ويتجلى ذلك في توزيع عبء الخسائر التي قد يتعرض لها اقتصاد دولة عند الكوارث على معيدي التأمين في مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى استثمار أرباح شركات التأمين في أوعية طويلة الأجل ذات صفة بنوية تؤدي بدورها إلى نمو اقتصادي.

وفي التأمين السوري يعاني قطاع التأمين، شأنه في ذلك شأن أي قطاع اقتصادي آخر، جراء الحروب والأزمات وتتركز معاناته في خروج الكثير من المنشآت عن الخدمة نتيجة الدمار أو هجرة أصحابها، إضافة إلى ازدياد الطلب على منتجات تأمينية خاصة مثل تأمين الحرب والإرهاب والاضطرابات والأخطار السياسية وما شابه من التغطيات، وفي الوقت نفسه يصبح تغطية هذه الأخطار غالباً شبه مستحيل لارتفاع معدل تحقق الخسارة من جهة ولعدم إمكانية إيجاد معيد يقبل إسناد هذا النوع من الأخطار من جهة أخرى.

وبين زرز أن هناك عاملين إضافيين عانت منهما صناعة التأمين هما التضخم الذي أدى إلى ارتفاع القيم التأمينية دون أن تستطیع شركات التأمين

الوطن

كشف مدير تأمين الطيران والإعادة في المؤسسة السورية للتأمين محمد هزاع زرز أن شركات التأمين الخاصة والمؤسسة العامة السورية للتأمين (المملوكة لحكومة الجمهورية العربية السورية) لجأت خلال سنوات الأزمة إلى اتباع عدد من الحلول لمواجهة التحديات التي فرضتها ظروف الأزمة والحصار الاقتصادي على البلد وكان أهمها قيام شركات التأمين الخاصة بالبحث عن معيدين من السوق الآسيوية والإفريقية، والانفتاح على سوق إعادة التأمين الداخلية وتبادل إسنادات اختيارية داخلية بين الشركات العاملة في القطر، ومنح تغطيات جزئية للأخطار الكبيرة والتأمين على أساس الخسارة الأولى لبعض الأخطار الموزعة جغرافياً.

مبيناً أنه لا يخفى على أي متابع للشأن الاقتصادي أهمية عملية إعادة التأمين سواء لشركات التأمين لكونها آلية من آليات تحويل الخطر تؤدي إلى حماية هذه الشركات وطمانة حملة أسهمها وتوازن